



موجز CCO

عن

التخفيف من حدة الفقر

موجز CCO عن التخفيف من حدة الفقر

I. مقدمة

يعتبر التخفيف من حدة الفقر عنصراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من أن معظم البلدان النامية قد شهدت تقدماً كبيراً في التخفيف من حدة الفقر في العقود الماضية، إلا أن مستويات الفقر لا تزال مرتفعة في العديد من البلدان. وعلى وجه الخصوص، فإن البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا تشكل ما يقرب من نصف إجمالي الفقراء الذين يعيشون في البلدان النامية. واحد وعشرون من أصل ستة وأربعين دولة في قائمة البلدان الأقل نمواً هي بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والفقر مشكلة خطيرة للغاية في هذه البلدان.

أدى تفشي فيروس كوفيد-19 الأخير إلى تعطيل الاقتصادات وتفاقم حالة الفقر على مستوى العالم. شل الحياة اليومية في كثير من الجوانب، تفشي المرض له آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي مما أدى إلى الركود وتقليص الحجم. تواجه معظم الشركات صعوبات في مواصلة أنشطتها وفقد عدد كبير من الناس وظائفهم. وضع الفقراء أكثر هشاشة. بسبب ركود الأعمال في قطاع الزراعة نتيجة لإجراءات مثل قيود السفر وحظر التجول والحجر الصحي وما إلى ذلك. أصبحت المنتجات الغذائية باهظة الثمن بالنسبة للفقراء. لذلك، من المتوقع أن يؤدي الوباء إلى تفاقم أعداد الفقراء في جميع أنحاء العالم في الفترة المقبلة. تشير التقديرات إلى أن من المرجح أن يتسبب الوباء في أول زيادة في الفقر العالمي منذ عام 1998 مع وجود حوالي 120 مليون فقير إضافي على مستوى العالم في عام 2020¹.

نظراً للانتشار السريع لكوفيد-19 جنباً إلى جنب مع ارتفاع معدلات الاستشفاء والوفيات، اعتمدت معظم البلدان العديد من التدابير بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ضوابط السفر الدولية وإغلاق المدارس وأماكن العمل والقيود على التجمعات والمناسبات العامة وقيود النقل العام وقيود الحركة الداخلية الخ.

كان للتدابير المتطرفة التي تم اتخاذها لاحتواء انتشار فيروس كورونا، والتي هي بالطبع ضرورية لمنع أو إبطاء عدوى الفيروس، آثاراً سلبية كبيرة على كل من العرض والطلب على السلع والخدمات، مما أدى إلى زيادة حادة في مطالبات البطالة. وتراجع كبير في النشاط الاقتصادي العالمي. أدى وباء كوفيد-19 إلى أعمق أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير عام 1929، وقد أصاب بشكل غير متناسب الفئات الأكثر ضعفاً.

هناك العديد من القطاعات التي تضررت بشدة من الوباء، من الإنتاج الصناعي إلى التعليم والزراعة، لا سيما قطاع الصحة وقطاع النقل والسياحة. كما أن كل هذه الصعوبات الاقتصادية غير المتوقعة ترهق ميزانيات الولايات وتجعل من الصعب تقديم المساعدة اللازمة للفقراء والذين فقدوا وظائفهم، أو للتجار والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الحجم التجاري المتناقص.

II. جهود التخفيف من حدة الفقر في إطار الكومسيك

القضاء على الفقر المدقع والجوع في البلدان الأعضاء هو الهدف الاستراتيجي لاستراتيجية الكومسيك في مجال التخفيف من حدة الفقر. بالنظر إلى التأثيرات المدمرة لكوفيد-19 التي تؤدي إلى زيادة مرعبة في عدد الفقراء على مستوى العالم، كرست مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر اجتماعياً في عام 2021 لمناقشة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء.

في هذا الإطار، منذ الدورة السادسة والثلاثين للكومسيك، عقدت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر اجتماعياً السادس عشر والسابع عشر مع التركيز على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتفشي كوفيد-19.

A. كوفيد-19 وآثاره السلبية في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(الاجتماعان السادس عشر والسابع عشر لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر)

عُقد الاجتماعان السادس عشر والسابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر في 24 مايو و 7 أكتوبر 2021، على التوالي، مع نفس موضوع "كوفيد-19 وآثاره السلبية على عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

¹ <https://www.premiumtimesng.com/news/more-news/490187-rising-global-poverty-a-moral-indictment-un.html>

تم إعداد تقرير بحثي بنفس الموضوع لاجتماعين متتاليين لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر بالكومسيك (PAWG) (السادس عشر والسابع عشر). بينما تم تقديم النسخة الأولى من التقرير إلى الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل الكومسيك للتخفيف من حدة الفقر (PAWG)، تم تقديم النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع السابع عشر (PAWG)، الذي عقد في 7 أكتوبر 2021. استعرض التقرير الاتجاهات العالمية في كوفيد-19 والتحديات الرئيسية للدول الأعضاء، وسلط الضوء على فجوات البيانات الرئيسية والقضايا الإحصائية ذات الصلة، وتقييم السياسات الحالية لتلبية الاحتياجات الملحة للفقراء، وأخيراً اقترح بعض التوصيات.

أبرز التقرير أن الاتجاهات الرئيسية (أي الصعود والهبوط والتقلبات) تختلف بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي عن بقية العالم. على وجه الخصوص، دورات الازدهار والكساد ليست مهمة في دول منظمة التعاون الإسلامي كما هي في الدول غير الأعضاء في المنظمة. علاوة على ذلك، لوحظ أيضاً اختلاف كبير في المستوى - على سبيل المثال، عدد الحالات الجديدة والوفيات لكل مليون أقل بكثير في دول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة ببقية العالم. تشير هذه الاختلافات إلى (1) أن الوباء قد يتبع عمليات انتقال مختلفة في دول منظمة التعاون الإسلامي والدول غير الأعضاء فيها و (2) قد تكون جودة بيانات كوفيد-19 أقل بكثير في دول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالدول غير الأعضاء في المنظمة لأسباب مختلفة.

هذا التقرير يؤكد على أن طبيعة الصدمات التي تضرب البلدان النامية خلال وباء كوفيد-19 تتسم ببعض السمات المحددة التي أدت إلى تراكم المخاطر الاجتماعية والاقتصادية على أبعاد مختلفة. هذه المخاطر وثيقة الصلة أيضاً بمعظم دول منظمة التعاون الإسلامي. تعتبر الخسائر المتوقعة والمقدرة في الدخل / الإنتاج كبيرة بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على صادرات السلع، وعائدات السياحة، والتحويلات المالية، وكذلك للبلدان ذات القدرات المالية المحدودة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي الانتعاش المتوقع بعد الخسائر الأولية الحادة إلى إحداث أضرار دائمة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات المحرومة - مثل العمال ذوي المهارات المتدنية والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. كانت هذه الآثار غير المتكافئة ضارة بشكل خاص للتخفيف من حدة الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والمهاجرين قسراً، وسكان الأحياء الفقيرة، ونتائج سوق العمل، والتحويلات، والتجارة الدولية، وأسعار السلع، وانعدام الأمن الغذائي، وأبعاد السياحة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي.

حدد التقرير التحديات الرئيسية في هذه القضية على النحو التالي:

- عدم وجود دعم كاف وبرامج إغاثة،
- عدم وجود خطة تطعيم سليمة في معظم دول منظمة التعاون الإسلامي،
- فقدان الوظائف وصعوبة العودة إلى سوق العمل،
- اضطرابات في نظام التعليم،
- عبء ديون عالية على القطاع الخاص.

تماشياً مع هذه النتائج، توصل التقرير إلى بعض توصيات السياسة التي يتعين على الدول الأعضاء مراعاتها. التقرير متاح على موقع الكومسيك (www.comcec.org).

خلال الاجتماع السابع عشر لمجموعة العمل، نظر المشاركون في النتائج الرئيسية للتقرير وتبادلوا خبراتهم حول هذا الموضوع. ناقش المشاركون أيضاً خيارات السياسة واتفقوا على مجموعة من توصيات السياسة لتقديمها إلى الدورة الوزارية للكومسيك لاعتمادها على النحو التالي:

توصيات السياسة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات القدرات المؤسسية العالية:

- الحد من الأضرار الاقتصادية للوباء من خلال تطبيق عمليات الإغلاق شبه المستهدفة مع تتبع الاتصال وبرامج الاختبار بدلاً من الإغلاق الكامل
- تطوير استراتيجيات سلامة الغذاء، وتعزيز تدخلات المساعدة الاجتماعية، وإعانات البطالة، وإيجاد سياسات فرص عمل بديلة بهدف التخفيف من حدة الفقر، وخاصة الفقر الناجم عن فقدان الوظائف أثناء الوباء.

- الحد من خسائر التعلم لمنع التفاوتات الحالية من خلال إبقاء تعليق الفصول وجهاً لوجه عند الحد الأدنى المقبول، وتطبيق نماذج التعليم المختلط وإدخال طرق مبتكرة لتعزيز التعلم الذاتي.

توصيات السياسة للدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

- نشر الوعي بأهمية الإجراءات والاستفادة من نظم المعلومات لضمان التنفيذ الفعال لإجراءات الصحة العامة
- ضمان المساواة في الوصول إلى التعليم والتوظيف والمرافق الصحية وخاصة من قبل النساء والشباب والعمال غير المهرة، من خلال الاستفادة من قواعد البيانات عبر الإنترنت، وسياسات خلق فرص توظيف، وإعانات البطالة،
- سد فجوات التعلم من خلال البرامج التعليمية العلاجية
- التخفيف من الاختلالات الاقتصادية الداخلية التي يمكن أن تعطل النمو من خلال تنفيذ الإجراءات المالية المرنة،
- زيادة نطاق وقدرة برامج الحماية والمساعدة الاجتماعية من خلال تخصيص المزيد من الموارد ودعمها بالتقنيات الرقمية

B. تمويل مشاريع الكومسيك

يعتبر تمويل مشاريع الكومسيك هو الأداة المهمة الأخرى لاستراتيجية الكومسيك. يجب أن تخدم المشاريع الممولة، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، التعاون متعدد الأطراف ويجب تصميمها وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها الاستراتيجية في قسم التخفيف من حدة الفقر. تلعب المشاريع أيضاً أدواراً مهمة في تحقيق توصيات السياسة التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات TCWG.

وفي إطار الدعوة السابعة لتقديم مقترحات المشاريع، تم اختيار 3 مشروعاً ليتم تمويلها من قبل مكتب تنسيق الكومسيك في عام 2020. ومع ذلك، لم تكتمل هذه المشاريع بعد بسبب التأخير الناجم عن قيود السفر الدولية التي فرضتها جائحة كورونا. وبالتالي من المتوقع أن يتم الانتهاء من هذه المشاريع في عام 2021.

يهدف مشروع بنين، الذي يحمل عنوان "التعليم والتدريب التقني والمهني الرائد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي المختارة"، إلى ضمان حوكمة مؤسسية أفضل وإدارة فعالة لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني بما يتماشى مع استراتيجية تطوير النظام، بالشراكة مع غامبيا والنيجر وتركيا. في المشروع، من المقرر القيام بزيارة دراسية إلى غامبيا لتعلم المهارات التي تم التفكير فيها في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني الغامبية ولمراقبة العلاقة بين المتطلبات الصناعية والمناهج الدراسية الموجهة للوظيفة. كما تم التخطيط لتدريب لتعلم الاستراتيجيات ونماذج الحوكمة وعمليات التنفيذ الخاصة بنظام التعليم والتدريب التقني والمهني في البلدان الشريكة.

يهدف مشروع غامبيا "غرس تعليم ريادة الأعمال في المناهج المدرسية" إلى دمج تنمية روح المبادرة والمهارات في المناهج التعليمية جنباً إلى جنب مع توفير منتجات تعليمية بديلة للطلاب لزيادة إنتاجيتهم. شركاء المشروع هم سيراليون ونيجيريا. أنشطة المشروع عبارة عن ورشة عمل لصياغة مواد التدريس والتعلم للمناهج المدرسية وإعداد مواد تعليمية ترويجية حول ريادة الأعمال وتنمية المهارات لتوزيعها على المناطق المستهدفة في غامبيا.

يهدف مشروع تركيا "تعزيز القدرات البشرية الصحية وإنشاء فريق عمل التدخل" إلى تعزيز قدرة القوى العاملة البشرية في البلدان الشريكة، السودان والنيجر. نشاط المشروع هو تدريب على حالات الطوارئ الصحية لوضع منهجية تنفيذ مشتركة للبلدان الشريكة.